

اللباب في علل البناء والإعراب

والدليل علماً أنّّه مقدرٌ - بالجملة من وجهين .

أحدهما أنّّه كالجملة في الصلة كقولك الذي خلفك زيد فكذلك في الخبر .

والثاني أنّّ الطرف معمول لغيره .

والأصل في العمل للأفعال والأسماء نائبة عنها وجعل العمل هنا للفعل أولى وإذا أنيب

الطرف مَناب الفعل دلّ - عليه واحتجّ - الآخرون من وجهين أحدهما أنّّ الأصل في الخبر أن

يكون مفرداً وحمل الفروع على الأصول أولى والثاني أنّّ الطرف إذا تقدّم - على المبتدأ لم

يبطل الابتداء ولو كان مقدّم - راءً بالفعل لأبطله والجواب أنّّ الأصل في الخبر لا يمكن تقديره

ههنا لما بيّنا من أنّّ المفرد هو المبتدأ في المعنى والطرف ليس هو المبتدأ فعند ذلك

نجعل العامل في الطرف ما هو الأصل في العمل لئلاّ - تقع المخالفة من وجهين وأمّا إذا

تقدم الطرف ولم يعتمد فلا يبطل الابتداء به لأنّّه ليس بفعل على التحقيق بل هو نائب عنه

ويصحّ أن يقدر - بعده المبتدأ بخلاف الفعل .

فصل .

وإنّما لم يجز الإخبار بالزمان عن الجثّة لعدم الفائدة إذ كانت الجثّة غير

مختصّة بزمان دون زمان ألا ترى أنّ قولك زيدٌ غداً إذا أردت مستقرّ - غداً لا يفيد إذ